



222 72 830 - 222 72 857  
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل

أعلن النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية أحمد لاري إن مجلس 2013 تعرض لحملة موجبة ومنظمة ومحددة الأهداف من قبل مجاميع معروفة بهدف ضرب الديمقراطية في الكويت. وقال لاري في حوار خاص لـ «الأنباء» إن المجلس له ما له وعليه ما عليه ولكن كانت له إنجازات تشريعية ورقابية لا يمكن إنكارها. وتحدث لاري عن قانون المناقصات. مشيراً إلى قضية الإيداعات المليونية. وشدد على أن قانون استقلال القضاء ومخاصمة القضاء من أبرز أولوياته في المرحلة المقبلة. وعلى صعيد آخر استغرب لاري من عودة المقاطعين قائلاً: ما الذي تغير حتى يعود المقاطعون إلى الانتخابات؟ موضحاً أنه فوجئ بحل المجلس قبل دور الانعقاد. واسترسل لاري في الحديث عن قضية رفع الدعوم وارتفاع أسعار البنزين معلناً رآه في وثيقة الإصلاح الاقتصادي. وأشار لاري إلى وثيقة «عافية» الخاصة بالتأمين الصحي للمتقاعدين معلناً رؤيته الخاصة لحل القضية الإسكانية في الكويت. وأفاد لاري بأنهم طالبوا الحكومة بتطبيق البديل الاستراتيجي مع استثناء الموظفين في القطاع النفطي. متحدثاً عن المقترح الخاص بإنشاء محكمة للأحوال الجعفرية في الكويت مشيراً كذلك إلى مطالبته بضرورة إعادة النظر في القيود الأمنية لغير محمدي الجنسية. مؤكداً أن قضيتهم إنسانية اجتماعية بالدرجة الأولى بعيداً عن التكتسيات الانتخابية. وإلى التفاصيل:

اجرت الحوار: ألاء خليفة

قال إن مجلس 2013 «له ما له وعليه ما عليه» ولكن بشيء من الإنصاف له إنجازات تشريعية ورقابية

# أحمد لاري لـ «الأنباء»: المجلس المنحل

## يتعرض لحملة منظمة لتشويه صورته بهدف ضرب الديمقراطية

في البداية تم تقييمك لآداء مجلس 2013 والذي كنت أحد أعضائه؟

● تعرض المجلس لحملة موجبة منظمة وتعلم من كان وراء تلك الحملة فجماعيهم معروفة واهدافهم واضحة للجميع. كانوا يريدون ضرب الديمقراطية. ولكن من جانب آخر وصلني أن هناك ثقة كبيرة من الشباب الناخبين والناخبات يريدون مقاطعة التصويت كونهم يشعرون بعدم الجدوى من المشاركة ويشعرون بحالة من الإحباط واليأس من الوضع السياسي بشكل عام. وأنا أقول إن مجلس 2013 «له ما له وعليه ما عليه» ولكن بشيء من الإنصاف فإن المجلس كان لديه إنجازات تشريعية وإنجازات على مستوى الرقابة وأيضاً اتسامه بالاستقرار السياسي، ولو عدنا إلى الوراء قليلاً لتذكرنا حالة الغليان السياسي التي كان يعيشها الشارع الكويتي قبل 2013 وبالعكس فيسجل لهذا المجلس صموده ثلاث سنوات.

ولو تحدثنا عن الدور الرقابي للمجلس فسأذكر المواطنين بأننا قمنا بعمل إنجازات أساسية لم يتم بها المجالس السابقة، ومثال على ذلك الجلسة التاريخية التي تمت منذ عام 2013 والتي تضمنت تقرير لجنة الميزانيات الخاص بالحسابات الختامية خاصة ان الحسابات الختامية وتقارير ديوان المحاسبة كانت بها «بلاوي» من تقييم الميزانيات التي صرفت وكانت ترد بها تجاوزات مالية وإدارية، ولكن في كل عام كانت تصدر بها توصية وترفع للحكومة أما مجلس 2013 فرفض أن يتكرر هذا المشهد وقررن وضع حد لتلك التجاوزات في الحسابات الختامية وتحوّلت تلك الجلسة الختامية بدون مبالغة إلى استجواب لكافة الوزارات، فوزارة المالية على سبيل المثال لديها 580 مليون دينار مطالبات من الوزارات المختلفة ولم تحصلها فلماذا هذا التفاس؟

و بعد عام كامل من تلك الجلسة التاريخية عقدنا جلسة أخرى وتم تخفيض الملاحظات التي كانت لدى ديوان المحاسبة على الوزارات بنسبة 70% ويمكنكم العودة إلى تقرير ديوان المحاسبة بالإضافة إلى أنه بعد الانتهاء من تلك الجلسة تم إصدار تشريعات في غاية الأهمية وهما تشريع تقوية الرقابة المسبقة وتشريع تقوية الرقابة اللاحقة وقوة هذا الجهاز تعطي مراقبة أشد على الوزارات وتحظى قوة للمراقبين الماليين عندما يدخلون الوزارات ويراقبون صرف الميزانية أما فيما يتعلق بالرؤية اللاحقة فقمنا بتفعيل 21 مادة من قانون ديوان المحاسبة، فقدمنا صدر قانون ديوان المحاسبة كان عدد 21 مادة تعطي صلاحيات للمحكمة التأديبية وتوقيع الجزاءات ولكن عندما صدر قانون الخدمة المدنية أصبح هناك تعارض وتكرار الديوان ان الأمور الإدارية وتوقيع الجزاءات تتبع ديوان الخدمة المدنية وتجمد الموضوع، وقمنا بتفعيل صلاحيات ديوان المحاسبة من خلال تفعيل مادة واحدة في القانون وخلال العام الحالي تم إحالة حوالي 50 قبايا إلى المحاكمات التأديبية حيث تتم معالجة الوكيل وما دونه الآن بعد تفعيل تلك المادة أصبح لديوان المحاسبة «ضروس» ويقدر تأديبية له داخل ديوان المحاسبة.

يعتبر إضافة نوعية ودعماً للمتطلبات التشريعية الاقتصادية بالإضافة إلى قانون الوكالات التجارية الذي كسرنا من خلاله الاحتكار وقانون الشركات التجارية أيضاً الذي يعتبر من القوانين المهمة. ومن ناحية أخرى فإن من المواضيع المهمة التي شغلت الرأي العام قضية الإيداعات المليونية، وتم تشكيل لجان تحقيق مختلفة في المجالس السابقة حتى تم رفع التقرير في دور الانعقاد الأخير وكان لي موقف بتعديل توصية اللجنة من أن تكون القيمة المالية فقط للعقارات لسلك عضو بحيث يكون المركز المالي لجميع الموجودات النقدية والبنكية والأسمم بالإضافة إلى أننا وسعنا النائرة لتشمل كل النواب من بعد التحرير التي حين صدور القرار وكلفنا هيئة مكافحة الفساد بالتحقيق في ذلك، لاسيما أن براءة الذمة المالية للأعضاء من الأمور الغاية في الأهمية فضلاً عن أن من أبرز أولياتي في المرحلة المقبلة موضوع قانون استقلال القضاء ومخاصمة القضاء حيث كان القانون على جدول أعمال اللجان ونأمل أن يتم إنجازها في المجلس المقبل وأيضاً كان لدينا قانون مدينة الحرير والذي يجب أن يتم نقاشه بشكل موسع وبحسب الحاجة في إطار أولياتي لا توجد دولة داخل الدولة فتريد أن يكون هناك تنمية وتطور سريع ولكن يجب أن نحافظ على أملاك الدولة واستثمارها بشكل أفضل خاصة بالنسبة للجزر ومدينة الحرير.

ما رأيك في مسألة رفع الدعوم وزيادة أسعار البنزين وأيضاً كيف ترى الوثيقة الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة مؤخراً؟

● من وجهة نظري لا توجد إدارة حكومية صحية وجادة لحل الملف الاقتصادي ولا للنسب إرادة حقيقية للخروج من هذا الأمر، والمشكلة الحقيقية التي نعاني منها غياب الإدارة والإرادة، أما لو تحدثنا عن العجز المالي فأكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأميركية لديها عجز مالي ولكنها قادرة على إدارة هذا العجز وفقاً لأسس صحية وتصرف مواردها على أمور تدخل لها إيرادات مالية منها الصناعات الأساسية والموارد الميزانية وكيفية توفير موارد أخرى، فالحكومة لديها حالياً عجز في الميزانية يصل إلى 8 مليارات دينار، وأحدى الكومة، وليس فقط وزير المالية، بل يعلن العجز المتوقع وكيفية مواجهته بالأرقام والأحصائيات وليس بدراسات نظرية، فلابد من حلول عملية واقعية «الأجل» لتقديم استقالته ويروج، وإذا كانت الحكومة غير قادرة على الإيفاء بذلك الأمر «فعليناها الرحيل» وأحدى الكومة أن تخرج بشيء قابل للقبول في موضوع التوفير في الميزانية، أما فيما يخص قرار مجلس الوزراء برفع أسعار البنزين، فلفد صرحت منذ اللحظة الأولى لصدور القرار بأن ذلك تخبط وليس تخبطاً وكان موقفني واضحاً أيضاً فيما يخص رفع أسعار البنزين من 70 إلى 170 فلساً وعلنت احتجاجي على القرار أيضاً من اللحظة الأولى لصدوره وقلت أنا ومجموعة من النواب بإعلان احتجاجنا على القرار وقمنا برفع اقتراح إلى الحكومة لوقف قرار رفع سعر البنزين وإعادة النظر به وإعادة الأسعار كما كانت عليه في السابق، فضلاً عن المطالبة بحاسبة كل من تلاعب بالأسعار، كما طلبنا بعقد جلسة وتم عقدها بالفعل وبعد أسبوعين تم خفض سعر البنزين إلى 110 فلس، وفي الصيف وصل إلى السعر السابق (70 فلساً، وبالنسبة لقرار رفع سعر البنزين فإيضاً اجتمعنا ورفضنا تلك الزيادة وفي اجتماع مكتب المجلس مع الحكومة أعلننا بكل صراحة بأننا ضد رفع سعر البنزين، وفي الحقيقة أنا على يقين بأنه في حال كان استمرار المجلس من منتهى ما يمكن وقبل حل المجلس بضرورة مشاركة الدولة في حق الائتلاف لأراضي الشيوخ والرعي فالأيوم وصل سعر المتر على شارع

كنداراي في الشويخ «25 ديناراً» فإن تطبيق هذا المشروع بالشكل الصحيح سيوفر للدولة مليار ونصف مليار دينار سنوياً فقط في قسائم الشويخ والري ولكن الإشكالية في الكويت أن المشاريع تسير ب«الترضية والحياة»، والجدير بالذكر أن في اللائحة التنفيذية التي يتم إعدادها حالياً سينص على استثناء السكن الخاص من زيادة الكهرياء.

البعض يقول إن نواب 2013 كانوا على علم برفع سعر البنزين ووافقتم بهذه الزيادة، لكن بعد ردة فعل المواطنين العنيفة تراجعت؟

● المجلس لم يوافق على الوثيقة الاقتصادية ولم يصوت عليها ولم يتم بإقرارها، لكن قام المجلس بنحويل كل ملاحظاته على الوثيقة إلى اللجنة المالية ومن يقول خلاف ذلك فليقدم أي دليل على أن مجلس الأمة وافق أو أقر وثيقة الإصلاح الاقتصادي. في أبريل 2016 وصفت الوثيقة بغاويها العامة أنها جيدة وهي ملازمة لجدول زمني وتحديد مدة معينة لتنفيذها وهذا أمر جيد، فما الإشكالية في الوثيقة الاقتصادية من وجهة نظرنا؟

● الإشكالية تكمن في أمرين، أولاً تنفيذها لأننا في الكويت تواجه إشكالية في تنفيذ القوانين والمشاريع، والأمير الآخر أن أم المشاكل لدينا عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما نعاني منه في الكويت بما يؤدي إلى تعطيل التنفيذ أيضاً، وهذا ما حدث في الكويت «نظام ليل تصحى» إلا أسعار البنزين زائدة، فهذا الأمر مرفوض ولا نقبل به إطلاقاً، فهناك غياب للتخطيط وتخطيط في كل مكان، وأود الإشارة إلى قانون تم اقتراحه من قبل بعض نواب مجلس الأمة وتمت مناقشته في لجنة الموارد البشرية، التي كان يرأسها د.خليل عبدالله بعضويتي وعضوية د.عودة الرويحي، بأن تكون هناك «فترة» لتقوم اللجنة باختيار 5 أشخاص وتقديمهم للوزير، وبالتالي الوزير يكون مقيداً بهؤلاء الخمسة ويختار الوزير 3 منهم، وفي النهاية يختار مجلس الوزراء شخصاً يعين في المنصب القيادي، وفي حال وصولي للمجلس سأمعل جاهداً لإقرار ذلك القانون من أجل المزيد من الشفافية والعدالة في اختيار المناصب القيادية.

البعض انتقد وثيقة «عافية» الخاصة بالتأمين الصحي للمتقاعدين وتكرروا أن هناك كثيراً من الأمراض لا يشملها التأمين، ثم ترد على هذا الانتقاد؟

● لقد تقدمت بهذا المقترح في المجلس المبطل الثاني ديسمبر 2012 وقد استكملته الزملاء في مجلس 2013

العلاج وحق الحصول على شهادة ميلاد ورخصة سوق وغيرها من الحقوق المدنية، أما الشق الثاني من القانون فهناك نص مقترح بأن يتم إلغاء الاستثناء في المحكمة الإدارية، حيث أن المحكمة الإدارية يلجأ لها أي شخص يشعر بظلم في العمل أو غيره ولكن إذا كان الفرد لديه مشكلة في الجنسية فلا يحق له اللجوء إلى المحكمة الإدارية، وبالتالي فإن النص المقترح بأن يتم إلغاء هذا الاستثناء ويفتح المجال للجميع للجوء للمحكمة الإدارية، وكان يفترض أن يرفع القانون للمجلس تمهيداً لإقراره ولكن جاء حل المجلس ونأمل أن يتم إقراره في المجلس المقبل.

وعندما كنت مقرر لجنة الأولويات تم تكليفنا بتنفيذ القانون وتابعته باهتمام شديد حتى تم التوقيع على عقد التأمين الصحي مع الشركة التي رست عليها، وحالياً هناك ملاحظات حول المبلغ فهو كبير 82 مليون في السنة، وأن يتم تقييم المبلغ خلال فترة السنة وقد يتم تخفيضه، وقد بدأ بالفعل تطبيق التأمين الصحي للمتقاعدين منذ تاريخ 26 أكتوبر وسجل حتى الآن 80 ألف متقاعد ومتقاعدة خلال هذه الفترة وتسلموا بطاقتهم، وحالياً هناك 500 عملية جراحية و2200 أشعة بمختلف أنواعها و1200 حالة دخول المستشفى وهذه يعني أن المواطنين عملياً استفادوا فعلياً من تأمين المتقاعدين، وأود الإشارة إلى موضوع تأمين المتقاعدين أن مبلغ الـ 17 ألفاً هو التغطية التأمينية وليس بالمبلغ الذي تدفعه الحكومة، وعلى صعيد متصل تقدمت بمقترح خاص بالمتقاعدين والمتقاعدات خاصة بالزيادة السنوية المرهونة بمعدل التضخم سنوياً وسنستمر في تبني المقترح في المجلس القادم في حال وصولنا إلى قبة عبدالله السالم.

ما رؤيتك للقضية الإسكانية في الكويت وما الحلول المقترحة من وجهة نظرنا؟

● أشيد بوزير الإسكان ياسر ابل ونأمل بأن يحصل على ثقة صاحب السمو في الحكومة المقبلة بأن يستمر في وزارة الإسكان. وحالياً وصل تسليم طلبات الإسكان إلى 2012 وتم تسليم 15 ألفاً في منطقة المطلاع، وأعلنها للمواطنين أن تصاريح البناء سوف تصدر بعد عامين في المطلاع وهذه بشارة للذين حصلوا على قسائم سكنية في المطلاع، ولكن في المقابل لدينا إشكالية في تأخر توفير الخدمات بالمناطق السكنية الجديدة سواء الخاصة بالبنية التحتية أو الأمور الأخرى مثل الطرق وغيرها ولكن منطقة المطلاع سوف تكون منطقة جاذبة للسكن لاسيما بعدما تم تشييد الجسور العلوية التي ستسهل عملية الانتقال من وإلى المنطقة، ومستقبلاً هناك منطقة الحرير التي ستكون في جهة الصبية.

إلى أين وصل موضوع البديل الاستراتيجي؟

● حدث لغضب كبير على البديل الاستراتيجي، فقد كان موجوداً كمشروع حكومي ونحن في لجنة الموارد البشرية ناقشناه وأشبعناه بحثاً، وأوضح أن فلفي موظفي الدولة سوف يستفيدون من البديل الاستراتيجي وطالبنا الحكومة باستثناء الموظفين في القطاع النفطي وحتى الآن لم يتم الرد على المطالبة ونأمل أن يتم تطبيق البديل الاستراتيجي مع استثناء القطاع النفطي.

لماذا قدمت اقتراحاً لإنشاء محكمة للأحوال الجعفرية في الكويت؟

● قانون الأحوال الشخصية المعمول به حالياً في الكويت يقوم على أساس أن يطبق على كل فرد الفقه الخاص به، وحالياً يطبق رسالة المرجع البيني 50 درجة فما فوق، موضحاً أن ذلك الأمر سيضج المواطنين والمقيم على السياحة الداخلية وعلى البقاء داخل الكويت في فترة الصيف، متابعياً: وسأقدم المقترح مرة أخرى في حال وصولي إلى المجلس المقبل.

لاري: عطلة نهاية الأسبوع 3 أيام ● تحدث لاري خلال الحوار عن مطالبته بأن تكون عطلة نهاية الأسبوع 3 أيام خلال شهري يوليو وأغسطس، حيث تصل حرارة الجو إلى 50 درجة فما فوق، موضحاً أن ذلك الأمر سيضج المواطنين والمقيم على السياحة الداخلية وعلى البقاء داخل الكويت في فترة الصيف، متابعياً: وسأقدم المقترح مرة أخرى في حال وصولي إلى المجلس المقبل.

### قانون المناقصات من أبرز القوانين التي تم إقرارها في المجلس المنحل

### بعدما فقلنا مواد في القانون أصبح لديوان المحاسبة «ضروس» ويقدر «يجر» المسؤول للمحاكمة التأديبية

### من أبرز أولوياتي في المرحلة المقبلة قانون استقلال القضاء ومخاصمة القضاء

### قانون مدينة الحرير يحتاج إلى مناقشة أوسع وتطبيقه بحذر حتى لا نوجد دولة داخل الدولة

### أحترم من تمسك بمبدأ المقاطعة وأتساءل: ما الذي تغير ليعود المقاطعون إلى الانتخابات؟

### حل مجلس الأمة سلطة تقديرية بيد سمو الأمير وفوجئت بحله قبل دور الانعقاد ولكن «لعله خير»

### لا توجد إدارة حكومية صحيحة وجادة لحل الملف الاقتصادي

### أميركا لديها عجز مالي ولكنها قادرة على إدارته أما نحن في الكويت «فأخذ من هالجيب ونصرف من هالجيب»

### على وزير المالية وضع حلول عملية واقعية لسد العجز «وإلا حل يقدم استقالته ويروج»

### إذا كانت الحكومة غير قادرة على حل أزمته الاقتصادية «فعليناها الرحيل»

### المجلس لم يوافق ولم يصوت ولم يقر الوثيقة الاقتصادية ومن يقل خلاف ذلك فعليه تقديم الدليل

### طالبنا الحكومة باستثناء الموظفين في القطاع النفطي من البديل الاستراتيجي

صولي إلى المجلس المقبل.